Brexit

(خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي)

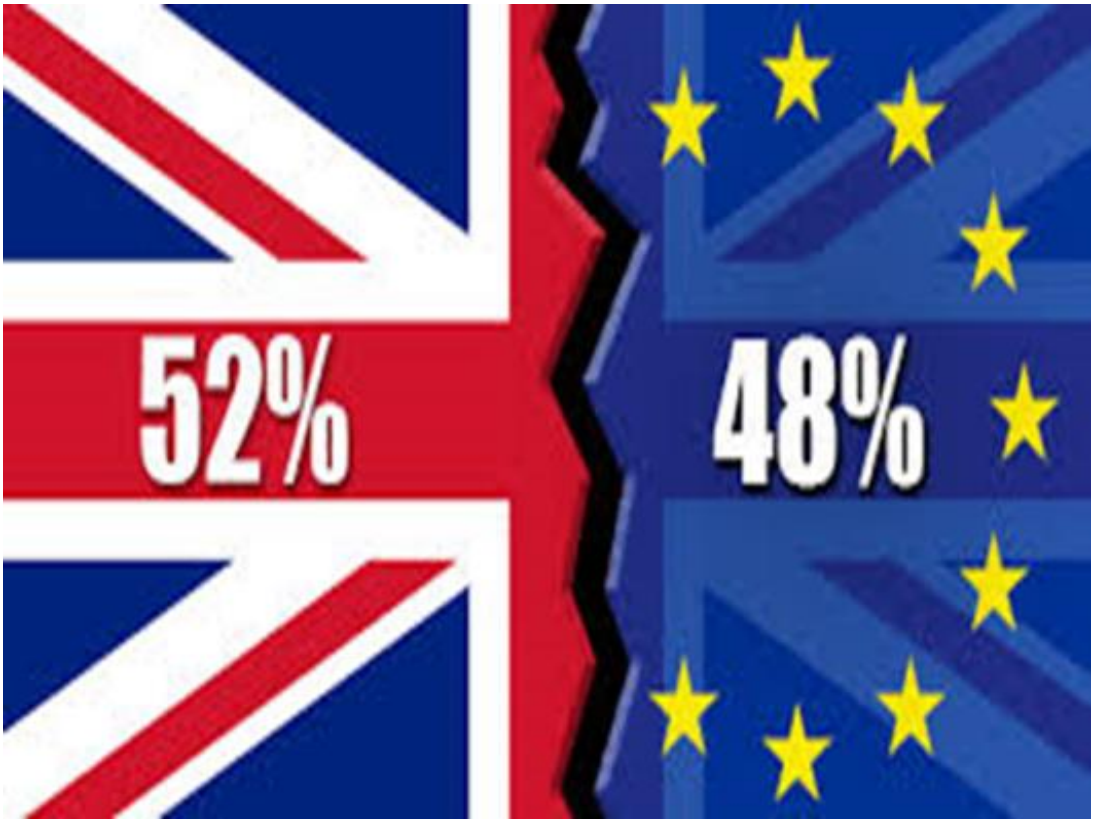

(Source IESE Blog Network - IESE Business School)

إعداد

الباحث الإقتصادي

بسام جوني

شباط 2017

الفهرس

1-المقدمة 3

2-العلاقات التجارية بين بريطانيا و الاتحاد الأوروبي 3

3- الإتحاد الأوروبي 6

3.1 الهجرة 6

3.2 السوق الموحّد 6

3.2 مساهمة بريطانيا في الاتحاد الأوروبي 7

3.3بريطانيا و اتفاقية شراكة التجارة والاستثمار عبر الأطلسي (TTP) 7

4- أسباب خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبّي أو البقاء فيه 7

5- آليّة خروج بريطانيا من الاتحاد 8

6- تداعيات الخروج البريطاني السهل أوالصعب.....9

7- أوّل صدمة تصيب الإقتصاد البريطانيّ 10

8- أوروبا أقلّ استقراراً 12

9 – البريكست و الولايات المتّحدّة..... 12

10- البريكست وبلدان الكومنولث (Commonwealth) 14

11- البريكست و بلدان مجلس التعاون الخليجي..... 15

12- البريكست والهند 117

13- البريكسِت و الصين..... 18

14- البريكست وأستراليا 19

15- البريكست وتداعياته على لبنان 20

15.1 الفرص والتوقعات المستقبلية للبنان.....25

15.2 الفرص المستقبلية لبريطانيا..... 26

16- خلاصة 27

17-المراجع.....29

1 - المقدمة

بلغ عدد سكّان بريطانيا حوالي 65 مليون نسمة (بحسب موقع 2015 *ons.gov.uk/people*)، و الناتج المحلّي الإجمالي نحو 2,77 تريليون د.أ.، والنمو الإقتصادي 2,3%، و معدّل البطالة حوالي 5,4%، علماً أنّ 80% من الإقتصاد البريطاني قائم على قطاع الخدمات، وقد بلغت نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي 89.2% .

وفي 23 حزيران 2016 أجرت بريطانيا إستفتاءً شعبيّاً حول البقاء في الإتحاد الأوروبي أوالخروج منه، وقد شارك فيه كل البريطانيين الذين بلغوا سنّ التصويت. وفاز مؤيّدو الخروج من الإتحاد الأوروبي بنسبة 52% مقابل 48% لمؤيدي البقاء فيه، وبلغ عدد البريطانيين الذين يحق لهم بالإقتراع حوالي 45 مليون وشارك في الإستفتاء حوالي 71.8% منهم، اي ما يقارب 32 مليون بريطاني.

مع العلم أنّ الأصوات قد توزّعت في إنكلترا بنسبة 53,4% لصالح الخروج من الاتحاد الأوروبي و 46.6 % للبقاء فيه، على غرار ويلز، حيث بلغت الأصوات المؤيدة للبريكست 52.5% مقابل 47.5 % من الأصوات المناهضة له . وفي إسكتلندا توزّعت الأصوات بين 62 % من الأصوات المؤيدة للبقاء و 38% من الأصوات المعارضة له ، فيما صوت 55,8 % في أيرلندا الشمالية للبقاء و 44,2% للخروج من الاتّحاد الأوروبي . في اليوم التالي لنتائج الإستفتاء قدم دايفيد كامرون إستقالته من رئاسة الحكومة فعينت السيدة تيريزا ماي رئيسة للوزراء في بريطانيا بدلاً عنه، وهي كانت تشغل منصب وزيرة الداخلية سابقاً.

2- العلاقات التجارية بين بريطانيا و الاتحاد الأوروبي

بلغت قيمة مجموع الصادرات البريطانية (سلع وخدمات) في سنة 2015 مايقا رب 635.37 مليار دولار (أي 512.4 ملياراوند – Office of National Statistics ONS)، أما قيمة مجموع الواردات فقد بلغت 678.52 مليار دولار (أي 547.2 مليار باوند - ONS). وتذهب حوالي 44 % من صادرات بريطانيا إلى الإتحاد الأوروبي، أي مايعادل 279.56 مليار دولار (225.45 مليار باوند-ONS) وتذهب وحوالي 56% من صادرات بريطانيا الى باقي أنحاء العالم أي ما يعادل 355.80 مليار دولار (286.94

مليار باوند-ONS) . بلغت قيمة واردات بريطانيا من الإتحاد الأوروبي حوالي 360.9 مليار دولار (أي 291.1 مليار باوند – بحسب ONS) . أما قيمة واردات بريطانيا من بقية دول العالم فبلغت حوالي 317.5 مليار دولار (أي256.1 مليار باوند- ONS). وبلغ العجز في الميزان التجاري بين بريطانيا والإتحاد الأوروبي سنة 2015 ما يقارب 81.34 مليار د.أ. (أي 65.6 مليار باوند لصالح الإتحاد الأوروبي). (ONS- 2015).

(Office of the national statistics -ONS)

صادرات بريطانيا الى دول الإتحاد الاوروبي والى بقية دول العالم سنة 2015

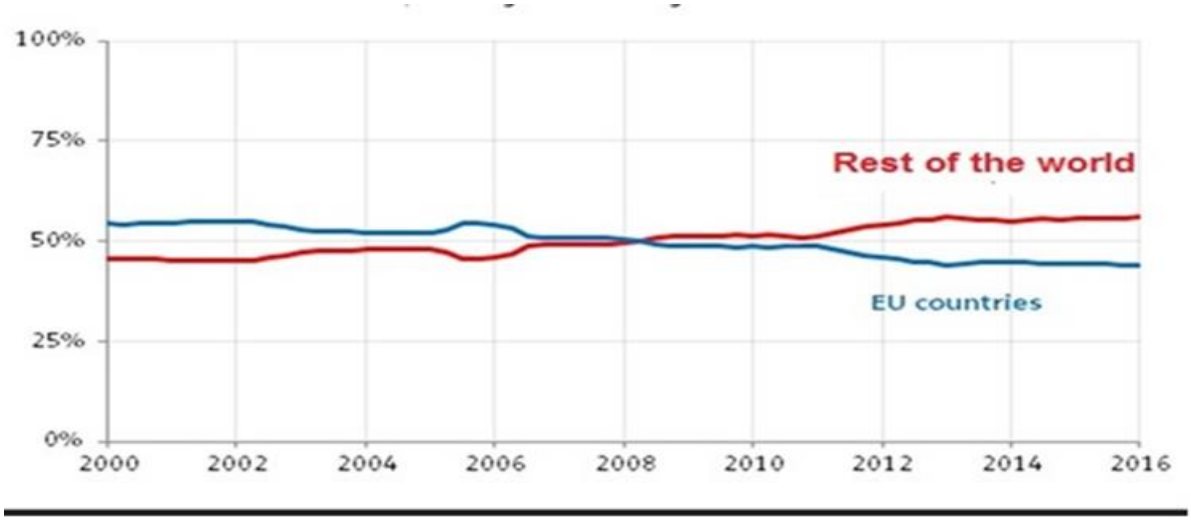

يبين هذا الرسم البياني قيمة كل من صادرات بريطانيا الى دول الإتحاد الاوروبي والى بقية دول العالم ونسبة كل منها من مجموع الصادرات. تمثل صادرات بريطانيا الى دول الإتحاد الأوروبي نسبة 44 % من مجموع صادراتها، اما صادراتها الى باقي دول العالم فتمثل نسبة 56 % من مجموع الصادرات (حسب أرقام سنة 2015- ONS).

بعد البريكسِت من المحتمل أن تختار بريطانيا من بين السيناريوهات المحتملة أي "نموذج العلاقات بين النرويج والمنطقة الإقتصاديّة الأوروبيّة"، حيث يتوجّب على بريطانيا أن تدفع رسوماً مقابل الوصول إلى السوق الموحدة، و تلتزم بالموافقة على جميع الأنظمة المعمول بها داخل الإتحاد الأوروبي و لكنّها لا تستطيع المشاركة في صنع القرارات، أو يمكنها أن تختار النموذج السويسري للإتفاقيات التجارية الثنائية أو النموذج الكندي للإتفاقيات التجارية الثنائيّة. أمّا إذا اختارت نموذج "منظمة التجارة العالميّة"، فستحاول بريطانيا أن تبني علاقة إستثنائيّة منظّمة أوعلاقة تجارية يتم التفاوض بشأنها بشكل إستثنائي مع السوق الأوروبية. فحين تخرج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي، ستواجه قواعد تجارية جديدة، ترتبط بالإتفاقات التي ستُبرمها مع

الفرقاء التجاريين الآخرين. وهذا يعني أنه سيتوجّب عليها دفع رسوم على المعاملات التجارية مع الإتحاد الأوروبي، وإذا جرت هذه المعاملات التجاريّة في ظلّ شروط " الدولة الأكثر تفضيلاً" لمنظّمة التجارة العالمية، فإن هذا سيمكّن بريطانيا من دفع رسوم تجاريّة مثل أي شريك آخر من الشركاء الأكثر تفضيلاً من خارج الإتحاد الأوروبي.

الميزان التجاري بين بريطانيا ودول الاتحاد الأوروبي بمليارات الباوندات في سنة 2015

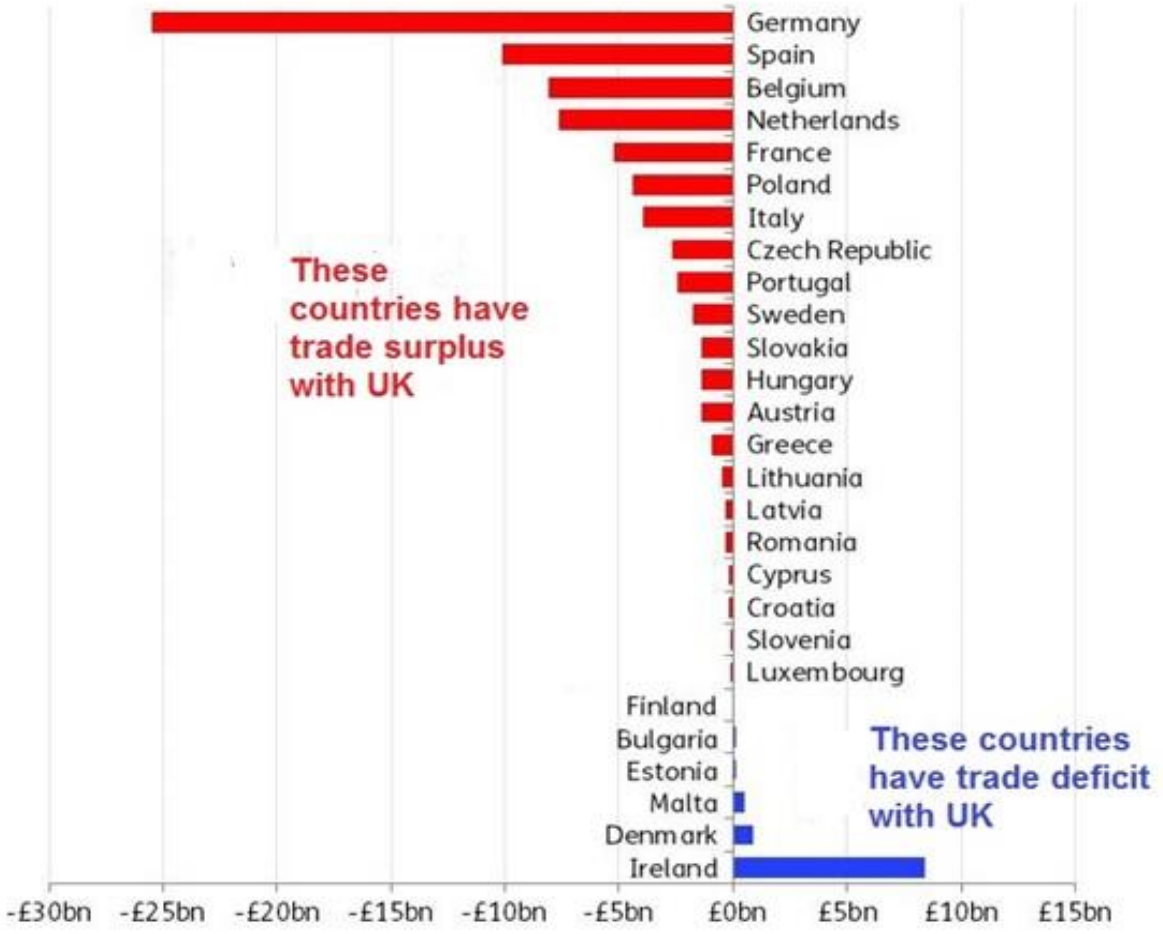

(Office of the national statistics -ONS)

يُظهر هذا الرسم البياني العجز في الميزان التجاري بين دول الإتحاد الأوروبي وبريطانيا (الدول المبينة باللون الأحمر لديها فائض في الميزان التجاري مع بريطانيا – اما الدول المبينة بالأزرق فلديها عجز في الميزان التجاري مع بريطانيا) . يبين الرسم كذلك ان المانيا لديها أكبر فائض في الميزان التجاري لصالحها مع بريطانيا إذ بلغت قيمته ما يقارب 26 مليار باوند (حسب الرسم البياني- سنة 2015) اي ما يعادل 32.24 مليار دولار اميركي.

3 - الإتحاد الأوروبي

هوعبارة عن شراكة إقتصادية وسياسية، تضمّ 28 بلداً أوروبياً، أنشئ بعد الحرب العالمية الثانية بهدف تعزيز التعاون الاقتصادي بين دول أوروبا، إنطلاقاً من فكرة أنّ الدول التي تتبادل المعاملات التجارية لا تتحارب في ما بينها. وتطوّرالاتحاد ليصبح"سوقاً موحّدة" تؤمّن حرية تنقّل الأفراد والبضائع في جميع أنحاء أوروبا وكأن كلّ الدول الأعضاء تشكل بلداً واحداً. للإتحاد الأوروبي عملته الخاصة وهي اليورو المتداول في 19 دولة من الدول الأعضاء، وللإتحاد برلمانه الخاص، الذي يضع القواعد و التشريعات في مختلف المجالات (كالبيئة، وسلامة الغذاء، والنقل، وحقوق المستهلك، والتجارة ...).

3.1 الهجرة

أعلنت رئيسة وزراء بريطانيا أن الشعب البريطاني يريد التخفيف من أعباء الهجرة. والمهم اليوم هو معرفة ما إذا كانت دول الاتحاد الأوروبي الأخرى مستعدة أن تسمح لبريطانيا بالوصول إلى السوق الموحّدة بعد الخروج من الإتحاد، في حين تريد بريطانيا أن تحدّ من حقوق مواطني الإتحاد الأوروبي في العيش والعمل داخل الأراضي البريطانية. ومن المتوقّع بعد خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي أن تُفرض بعض القيود على البريطانيين في ما يتعلّق بالعيش والعمل في دول الإتحاد الأوروبي.

ويمكن لبريطانيا أن تختار مابين الإنضمام إلى المنطقة الاقتصادية الأوروبية (EEA) التي تضم 28 دولة من دول الإتحاد الأوروبي بالإضافة إلى أيسلندا وليشتنشتاين والنرويج أو الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة (EFTA). و تسمح المنطقة الاقتصادية الأوروبية بحريّة تنقّل الأشخاص والسلع والخدمات ورؤوس المال بين الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي وأيسلندا وليشتنشتاين والنرويج، حيث يمكن للمواطنين البريطانيين زيارة الدول الأخرى لمدة تصل إلى 90 يوماً دون الحاجة إلى تأشيرة دخول. ومن الممكن التفاوض بشأن هذه الترتيبات مع البلدان الأوروبية.

3.2 السوق الموحّدة

كانت بريطانيا عضواً في منطقة التجارة الحرة في أوروبا قبل إنضمامها إلى السوق المشتركة، وهذه العضوية مكّنت كل دولة من دول منطقة التجارة الحرة أن تقوم بالتبادل التجاري في ما بينها دون دفع رسوم

جمركية، ولكنها لا تعتبرسوقاً موحّداً، لأنّه لا يتعين على الدول الأعضاء أن تدمج إقتصاداتها. وقد تم التوصّل في عام 1992 إلى الصيغة النهائية لسوق الإتحاد الأوروبي الموحّد، الذي يسمح بحرية حركة السلع والخدمات والأموال والأفراد داخل دول الإتحاد الأوروبي، وكأنّه بلداً واحداً. ويُعتبرالسّوق الموحّد أكبر إنجازات الاتحاد الأوروبي اليوم، ولكن الهجرة الجماعية من البلدان الأكثر فقراً في شرق أوروبا إلى البلدان الأغنى في غرب أوروبا أثارت مخاوفاً لدى بريطانيا بشأن قواعد حرية حركة الأشخاص.

3.3 مساهمة بريطانيا في الإتحاد الأوروبي

تعتبربريطانيا من بين الدول الأعضاء العشرة التي تدفع أكبر المبالغ الى الإتحاد الأوروبي بعد فرنسا والمانيا . وخلال العامين 2014 و 2015 كانت بولندا أكبر المستفيدين من ميزانية الإتحاد الأوروبي، تليها هنغاريا واليونان. و في عام 2015 ووفقاً لأحدث أرقام المالية العامّة (مكتب الإحصاءات الوطنيّة لبريطانيا ONS)، وصلت المساهمات الصافية لبريطانيا في ميزانية الإتحاد الأوروبي إلى 11 مليار د.أ.، سنوياً (8.8 مليار باوند).

3.4 بريطانيا و الشراكة التجارية والإستثمارية عبر الأطلسي (TTP)

إن إتفاقية الشراكة التجارية والاستثمارية عبر الأطلسي (TTP) التي تجري المفاوضات حالياً بشأنها بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، ستؤدي الى إنشاء أكبرمنطقة تجارة حرة فى العالم، وستتسبب في تدني قيمة الواردات الأمريكية إلى بريطانيا وتؤدي إلى زيادة قيمة الصادرات البريطانية إلى الولايات المتحدة.

وبعد خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي، فإنها لن تكون جزءاً من إتفاقية الشراكة المذكورة وبالتالي سيتعين عليها التفاوض فردياً مع الولايات المتحدة الأمريكية بشأن الإتفاقيات التجارية من أجل زيادة صادراتها إلى هذه الأخيرة.

4- أسباب خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبّي أو البقاء فيه

اعتبرمؤيدو حملة الخروج من الإتحاد أن بريطانيا كانت مقيّدة في الإتحاد الذي فرض الكثير من الشروط على الشركات البريطانية وكانت تدفع مليارات الجنيهات سنوياً كرسوم العضوية مقابل القليل من

العائدات. فإذا خرجت بريطانيا من الإتحاد الأوروبي، ستتمكن من أن توفّرقيمة المساهمة الصافية التي تدفعها للإتحاد والتي تصل قيمتها إلى11 مليار دولار في السنة (ONS- 2015) .

واعترض مؤيدوحملة الخروج على فكرة "إتحاد أوثق من أي وقت مضى" بين الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي وإنشاء"الولايات المتحدة في أوروبا". كذلك، يُنشد البريطانيّون السيادة والديمقراطية، ويرغبون في إستعادة السيطرة الكاملة على حدودهم للحد من عدد الوافدين إلى بريطانيا بهدف العمل والعيش فيها. ويجدون بذلك فرصة جيدة لبريطانيا لعقد إتفاقات تجارية حرة مع أي دولة أخرى، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية من أجل الوصول إلى الأسواق الأمريكية لزيادة صادراتها.

من جهة أخرى، رأى مؤيدو الحملة التي تؤيد البقاء في الإتحاد، أنّ بريطانيا تحصل على دعم كبير بسبب عضويتها في الإتحاد الأوروبي. تسهل هذه العضوية التبادل التجاري بين بريطانيا والدول الأخرى في الاتحاد الأوروبي. وتنص إحدى المبادئ الرئيسية لعضوية الإتحاد الأوروبي على حرية تنقّل الأفراد في جميع أنحاء أوروبا، مما يعني، أن المواطنين الأوروبيين لا يحتاجون إلى تأشيرة للانتقال من بلدهم والعيش في أي بلد آخرفي الإتحاد الأوروبي. كما يعتبر مناصرو حملة البقاء في الإتحاد الأوروبي أنّ تدفّق المهاجرين الشباب، القادرين على العمل، سيساهم في تحقيق النمو الإقتصادي، من خلال المساهمة في زيادة الإيرادات الضريبية التي بدورها ستساعد بريطانيا على دفع تكاليف الخدمات العامة. وأنّ موقع بريطانيا في العالم قد يتضرر بسبب خروجها من الإتحاد الأوروبي، و أنّها ستكون محصّنة اكثر إذا بقيت جزءاً من الإتحاد الذي يضمّ 28 دولة. و يميل بعض أصحاب الشركات الكبيرة إلى تأييد فكرة بقاء بريطانيا في الاتحاد الأوروبي، لأنّه يسهّل عليها تحويل الأموال والأفراد والبضائع في جميع أنحاء العالم. ونظراً للدور المهم الذي تلعبه لندن كمركز مالي لأوروبا إضافة الى عدد الوظائف التي ستخسرها بريطانيا لصالح الدول الأخرى في الإتحاد الأوروبي، تخطط بعض المصارف في لندن أن تنقل ما يصل إلى ألف وظيفة إلى باريس (مثل مصرف HSBC).

5- آليّة خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي

نصّت إتفاقية الإتحاد الأوروبي على آلية قانونية تنظّم إنسحاب إحدى الدول ألأعضاء من الاتحاد، أدرجت في "بند الإنسحاب" من "المادة 50" في "معاهدة لشبونة"، وتمنح هذه الآلية كلّ من الطرفين (بريطانيا والإتحاد الأوروبي) مهلة سنتين للإتفاق على شروط الإنسحاب. وتنوي رئيسة الوزراء البريطانية المباشرة بترتيب إجراءات الخروج من الإتحاد في نهاية آذار من العام 2017، أي أنّه من المتوقّع خروج

بريطانيا من الإتحاد خلال صيف العام 2019. وستتقدّم الحكومة بمشروع قانون بعنوان "الإلغاء الكبير" من أجل إلغاء سيادة القانون الأوروبي على القانون البريطاني، ومن المتوقع أن تدمج جميع تشريعات وقوانين الإتحاد الأوروبي في قوانين بريطانيا دُفعة واحدة، و قد أنشأت رئيسة الوزراء البريطانية إدارةً حكوميّةً تُعنى بعملية خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي. وبعد تنفيذ المادة 50، يبقى أمام بريطانيا مدّة سنتين للتفاوض بشأن إنسحابها ولكن لا أحد يعرف بالتحديد كيف ستتم عملية خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي. فالمادة 50 لم تكن موجودة حتى أواخر عام 2009 ولم تستخدم قط من قبل. وقد تستغرق بريطانيا حوالي ست سنوات لإنهاء مفاوضات الخروج من الإتحاد. ويجب أن يوافق أعضاء 27 برلمان وطني في الإتحاد الأوروبي على شروط الخروج التي تضعها بريطانيا، ممّا قد يستغرق سنوات. سيظل قانون الإتحاد الأوروبي قائماً في بريطانيا حتى إنتهاء عضويّتها، وستبقى بريطانيا ملتزمة بمعاهدات الإتحاد الأوروبي وقوانينه، ولكنها لن تتمكّن من المشاركة في أي عملية صنع قرار داخل الإتحاد. ويريد كلا الطرفين (الاتحاد الأوروبي و بريطانيا) إستمرارالتبادل التجاري بعد خروج بريطانيا من الإتحاد . ويدعو التجّار في بريطانيا إلى عقد إتفاقية تجارة حرة شاملة تمنح بريطانيا أكبر فرصة للنفاذ إلى السوق الموحّدة.

حالياً، بريطانيا هي عضو في الإتحاد الجمركي للإتحاد الأوروبي والذي يمنعها من عقد صفقات تجارية خاصة بها مع بلدان أخرى. لذلك، تسعى رئيسة الوزراء البريطانيّة للتوصل إلى إتفاق جديد حول الإتحاد الجمركي مع الإتحاد الأوروبي من أجل عدم فرض رسوم جمركية على السلع المتبادلة بينهما، والإتفاق على رسوم مشتركة على السلع القادمة من الأماكن الأخرى.

6- تداعيات خروج بريطانيا اليسير أو الخروج العسير

- يكون الخروج عسيراً في حال رفضت بريطانيا تقديم تنازلات بشأن قضايا على سبيل المثال لا الحصر حريّة التنقّل للأفراد من أجل الحفاظ على النفاذ إلى السوق الأوروبية الموحدة.
- أمّا الخروج "اليسير" فيكون في حال حذت بريطانيا حذو النرويج، التي بقيت داخل إتفاقية السوق الأوروبية الموحّدة وبالتالي، على بريطانيا أن تقبل بحرية تنقّل الأفراد.

ترفض الحكومة البريطانية أن تضمن وضع مواطني الإتحاد الأوروبي الذين يعيشون في بريطانيا حالياً، من دون الحصول في المقابل على تعهد من باقي الدول الأعضاء في الإتحاد بشأن الملايين من المواطنين البريطانيين الذين يعيشون في جميع أنحاء الإتحاد الأوروبي. وستسمح بريطانيا لمواطني الإتحاد، الذين حصلوا على الحق في الإقامة الدائمة، لقاء إقامتهم في بريطانيا لمدة خمس سنوات بالبقاء في بريطانيا ، أمّا

مواطني الاتحاد الأوروبي الآخرين، فسيخضعون لنتائج المفاوضات الناتجة عن البريكست وقرارالبرلمان البريطاني. وكلّ ذلك يعتمد على نوع الإتفاق الذي ستعقده بريطانيا مع الإتحاد الأوروبي. وإذا بقيت بريطانيا ضمن السوق الأوروبية الموحّدة، فإنها ستحتفظ بالتأكيد بحق حرية االتنقل، مما يتيح لمواطنيها العمل في الإتحاد الأوروبي والعكس صحيح. أمّا إذا اختارت حكومة بريطانيا فرض قيود على تقديم تصاريح للعمال، عند ذلك سترد الدول الأوروبية الأخرى بالمثل، وسيتعين حينها على البريطانيين التقدم بطلب للحصول على تأشيرات للعمل. ويعتمد ذلك على ما إذا كانت الحكومة البريطانية ستقرر وضع نظام تصاريح للعمل من النوع الذي ينطبق حالياً على المواطنين الذين لا ينتمون إلى الإتحاد الأوروبي، مما يحد من دخول العمال المهرة في بعض المهن التي تعاني بريطانيا نقصاً فيها. وهذا بدوره سيفقد المواطنين البريطانيين الحق في العيش والعمل وحيازة الممتلكات في الدول الأعضاء الأخرى والقدرةً على التصويت في الانتخابات المحلية التي تجري في بلد إقامتهم ضمن الاتحاد الأوروبي.

7- أوّل صدمة تصيب الإقتصاد البريطانيّ

تشكّل الخدمات المالية نسبة 9,6٪ من إجمالي صادرات بريطانيا، حيث يعود 41٪ منها إلى الاتحاد الأوروبي. ويمثل قطاع التأمين نسبة 4.3٪ من إجمالي صادرات بريطانيا، يذهب 18٪ منها إلى الاتحاد الأوروبي (ONS). و إذا أصبحت بريطانيا خارج الإتحاد فإن الشركات البريطانية ستخسر الحق في إستعمال "جواز السفر المالي" الذي يخوّل المؤسسات المالية البريطانية (البنوك وشركات التأمين ومدراء الأصول) من أن تبيع الخدمات المالية وتنشئ فروعاً حيثما شاءت في الاتحاد الأوروبي دون أن يتمكن أي بلد آخر أن يفرض عليها متطلبات مختلفة أو إضافية. والمؤسسات المالية البريطانية لن تعود قادرة على تحرير تجارة الخدمات المالية التي تنافس فيها بريطانيا بشكل خاص وستضعف بعد خروجها من الاتحاد الأوروبي.

وقد واجه الإقتصاد البريطاني الصدمة الأولى الناجمة عن التصويت لخروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي، إذ بلغ سعرالباوند أدنى مستوياته منذ 30 سنة، حيث إنخفض سعره من 1.507 دولار قبل إستفتاء23 حزيران 2016 بنسبة تبلغ 10%، لتصل قيمته الى 1.37 دولار في 25 حزيران 2016 بعد تاريخ الإستفتاء، واستمر الباوند في الإنخفاض ليصل إلى 1.244 د.أ. وفقدت بريطانيا تصنيفها الإئتماني الأعلى (AAA) وبالتالي سترتفع كلفة الاقتراض الحكومي. وعمد بنك إنجلترا إلى تخفيض أسعارالفائدة إلى أدنى مستوياتها، من 0.5٪ إلى 0.25٪ وهوالتخفيض الأول في الفوائد منذ عام 2009 بعد الإستفتاء.

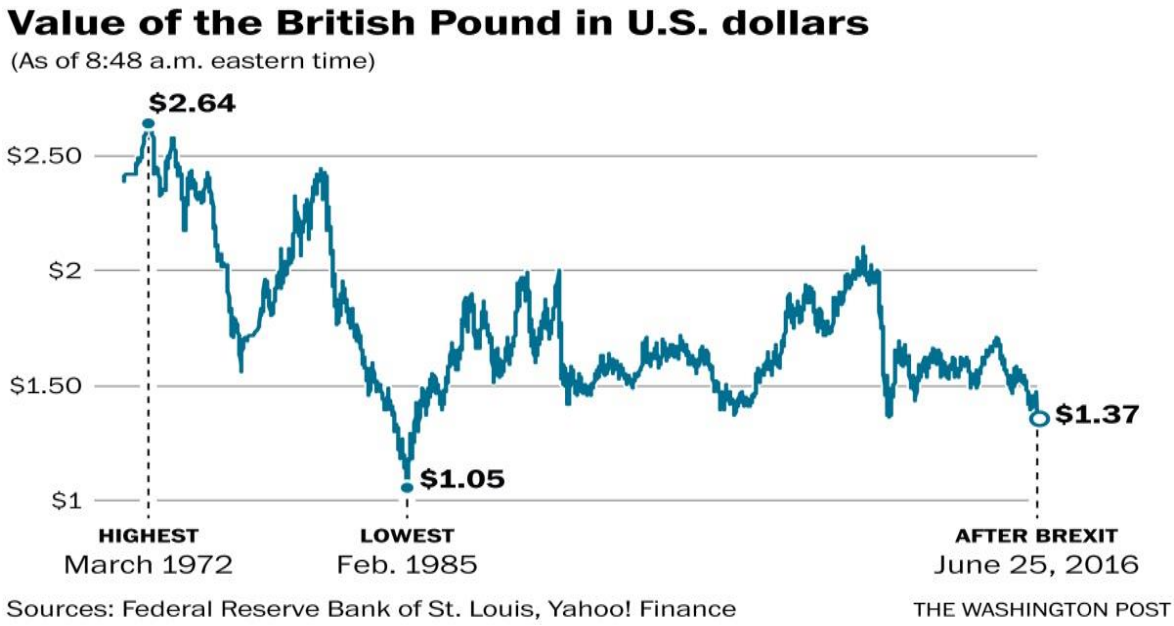

يبين هذا الرسم البياني حركة إنخفاض سعر صرف الباوند مقابل الدولارالأميركي (من 1.507 قبل استفتاء23 حزيران 2016) بنسبة تبلغ 10% لتصل قيمته الى 1.37 دولار في 25 حزيران 2016 بعد تاريخ الإستفتاء، وإستمرفي الانخفاض بعد ذلك التاريخ ليصل سعر صرف الباوند إلى 1,244 دولار.

بعد البريكست، وجد البريطانيون الذين يسافرون الى الخارج أنّ قيمة عملتهم قد تدنّت لدى شرائهم اليورو أوالدولار. وتوقّع معظم الخبراء أن ينخفض سعر الباوند بنسبة 10٪ (The Guardian.com)على الأقل عما كان عليه قبل الاستفتاء الذي جرى في 23 حزيران2016. وفي المدى البعيد، سيؤدي ذلك الى ارتفاع ثمن السلع المستوردة الى بريطانيا والتي تمثل نسبة 29 % من الناتج المحلي البريطاني، كما سترتفع بعض أسعار السلع الغذائية والملابس والأدوات المنزلية. وأظهرت آخر معدلات التضخم في بريطانيا إرتفاعاً في معدّل التضخم في مؤشر أسعار المستهلك إلى 1.6٪، وهو أعلى مستوى يسُجّل منذ عامين مع وجود علامات تشيرإلى إحتمال تزايد الضغوط على القوة الشرائية البريطانية.

من جهةٍ أخرى، سيزيد إنخفاض سعر الباوند من الطلب على صادرات بريطانيا في جميع أنحاء العالم، مما قد يمنح بريطانيا فرصة لتعزيز إقتصادها وزيادة معدل العمالة فيها على المدى الطويل. ولاسيما ان مجموع هذه الصادرات تمثل نسبة 27 % من الناتج المحلي البريطاني (حسب أرقام سنة 2015 -ONS).

.

8- أوروبا أقلّ استقراراً

بدأ بعض الموظفين بمغادرة بريطانيا خشيةً من تداعيات خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي والسعي إلى الإستقرار في ايرلندا. وكشفت شركة إحصائية باسم "القوى العاملة" أن الطلب على الوظائف المالية في دبلن،عاصمة أيرلندا، قد إرتفع إلى مستوى قياسي بلغ 800٪ بعد التصويت على بريكست (Business Insider Web).

ويبدو أن لندن بدأت تفقد موقعها كمركز مالي وعاصمة مالية للبنوك. إذ أعلن عدد من الشركات المالية والمصارف أنهم يعتزمون نقل عملياتهم المالية إلى بلدان أخرى في أوروبا. واغلب الظن أنّ هذا الدور الذي مازالت بريطانيا تتمتّع به حتّى الآن سينتقل إلى باريس أو فرانكفورت. وترتبط الزيادة في الأنشطة المالية والمصرفية في دبلن بإستمرارعضويتها في الإتحاد الأوروبي. بعد خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبّي سيصعب إجراء الكثيرمن المعاملات المالية في لندن التي تعتمد على وجود بريطانيا في الاتحاد الأوروبي، وعلى الاتفاقيّة التي تُسمّى " Banking Passport" التي تتيح تسهيل المعاملات المالية بين الدول الأوروبية.

9 – البريكست و الولايات المتّحدّة

ترتبط الولايات المتحدة بعلاقات عضوية متينة مع المملكة المتحدة تعود الى مئات السنين (على المستوى التجاري والثقافي والإجتماعي والسياسي...). ولطالما كانت أميركا تدعم بريطانيا وتعتبرها واجهة امامية في أوروبا وفي وسط العالم وكقاعدة للتبادل التجاري والتواصل وللإستفادة من خبراتها وعلاقاتها.

من جهة أخرى، تعتبر أميركا أن أي عمل من شأنه أن يضعف الإتحاد الأوروبي ويؤثر على الوحدة الأوروبيّة للإتحاد الأوروبي ويضعف عملية صنع القرار سيضر بالمصالح الأميركية. أمّا على الصعيد السياسي، فإنّ إستقرارالاتحاد الأوروبي سيسمح للولايات المتحدة بالتركيزعلى القضايا الأكثر إلحاحاً في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى وشرق آسيا، وعلى طموحات الصين في بحر الصين الجنوبي وبحر الصين الشرقي، والقضايا المستمرّة المتعلقة بالإنتاج النووي، وخاصة برامج الأسلحة النووية في إيران وكوريا الشمالية، فضلاً عن المصالح الروسية في أوروبا الشرقية والشرق الأوسط.

ويرى بعض الإقتصاديين الأمريكيين أنّه يجب على الولايات المتحدة أن تعطي الأولوية لعقد اتفاق تجاري مع الإتحاد الأوروبي، وهو مما قد يؤدي إلى عقد إتفاقية شراكة تجارية وإستثمارية عبرالأطلسي TTIP. غير أنّ صانعي السياسات في جانبي دول المحيط الأطلسي قد أوقفوا "اتفاقية الشراكة التجارية

والإستثمارية عبر الأطلسي" (TTIP). والجدير بالذكر أن خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي قد يقلّل من إحتمالات تفعيل "إتفاقية TTIP وقد يزيد من إمكانية تفعيل إتفاق تجاري آخر بين الولايات المتّحدة وبريطانيا، ورفعه إلى أعلى المستويات. في حين يمكن أن تصبح بريطانيا عضواً منتسباً في " إتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية " (NAFTA) بعد خروجها من الإتّحاد الأوروبي، فتتاح الفرصة أمام بريطانيا لتفعيل علاقات تجارية وثيقة مع الولايات المتحدة الأمريكية، حيث أنّ للبلدين سياسات مماثلة ومصالح مشتركة تجاه السوق الحرة والتجارة.

على بريطانيا أن تغتنم الفرصة لتفعيل علاقتها مع الولايات المتحدة على مختلف المستويات (السياسية والاقتصادية، الخ) من أجل خلق توازن إستراتيجي مع الاتحاد الأوروبي، باعتبار بريطانيا الرابط الرئيسي الذى تعبّر من خلاله الولايات المتحدة عن إرادتها الاقتصادية والسياسية فى أوروبا.

وكانت بعض الشركات الأمريكية التي إستثمرت في بريطانيا بهدف الوصول إلى أسواق أوروبا (مثل شركة رولز رويس و ج. ب. مورغان ...) قد حذرت قبل الإستفتاء، من أن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي سيعرّض إستثماراتها ووظائفها في بريطانيا الى أخطار عديدة. كذلك، قد تلجأ بعض الشركات والبنوك الأخرى إلى الإنتقال إلى ألمانيا أوفرنسا للحؤول دون عرقلة أعمالها الموجودة في الإتحاد الأوروبي. ومن الممكن أن يرتفع معدل البطالة في بريطانيا مما قد يؤدّي إلى ركود إقتصاديّ، الأمر الذي قد يؤثر بدوره على الإقتصاد الأمريكي أيضاً.

صادرات وواردت الولايات المتّحدة من بريطانيا	الصّادرات	الواردات	الميزان التجاري
المجموع	55,396.1	54,326.1	1,070.0

هذه الأرقام هي بملايين الدولارات الأميركيّة بحسب الإحصاءات الأميركية للعام 2016- (Cencus.gov/foreign trade/balance

الاتحاد الأوروبّي- الولايات المتّحدة: تجارة السّلع			
السنة	واردات الإتّحاد الأوروبّي	صادرات الاتحاد الأوروبّي	الميزان التجاري
2014	209.3	311.6	102.2
2015	249.3	371.3	122.0
2016	246.8	362.0	115.3

تجارة السّلع بين 2014 و 2016، و الأرقام بمليارات اليورو (EU COMMISSION TRADE)

الاتحاد الأوروبّي- الولايات المتّحدة: تجارة الخدمات			
السنة	واردات الاتّحاد الأوروبّي	صادرات الاتحاد الأوروبّي	الميزان التجاري
2013	166.0	183.5	17.5
2014	189.3	199.2	9.9
2015	212.8	225.8	13.0

تجارة الخدمات بين 2013 و 2015، و الأرقام بمليارات اليورو – (EU COMMISSION TRADE)

10- بريكست وبلدان الكومنولث

يعتمد بعض بلدان الكومنولث النامية بشكل كبير على سوق بريطانيا كوجهة رئيسيّة لصادراتهم (من لحوم البقر والموز والسكر والخضراوات الطازجة والمنسوجات والملابس). وتتوفر الفرص امام بريطانيا لإحياء هذه الروابط التجارية القديمة وتوسيع نطاقها. إذ بلغت صادرات بلدان الكومنولث إلى بريطانيا مايقارب 58.28 مليار دولار في عام 2015(47 مليار باوند- ONS) ، اما صادرات بريطانيا إلى بلدان الكومنولث الأعضاء فقد بلغت حوالي 60 مليار د.أ. في عام 2015 (48 مليار باوند -ONS).

تشعر دول الكومنولث بقلق متزايد بسبب إنخفاض قيمة سعرالباوند منذ التصويت على البريكست، والذي سيؤدّي إلى إنخفاض قيمة الصادرات وإلى تراجع تدفق أعداد السياح من بريطانيا. فحوالي 60٪ من بلدان الكومنولث هي دول صغيرة ومصدر دخلها الرئيسي هوقطاع السياحة. وقد يؤدي انخفاض قيمة الباوند إلى إنخفاض قيمة التحويلات المالية من مواطني الكومنولث المقيمين في بريطانيا إلى بلدانهم الأصلية. وبحلول عام 2019، ستتمكّن بريطانيا مبدئياً من خلال إعتماد سياسة ذكية وهادفة، من إنشاء منطقة تجارية حرة كبيرة جديدة، مما يشكّل فرصة مثالية لبريطانيا للوصول إلى مستعمراتها السابقة. وتعتبر بريطانيا أنّ تعزيز الروابط التجارية مع دول الكومنولث هي أولوية لزيادة صادراتها من خلال النفاذ إلى أسواق أجنبية جديدة.

11- بريكست و بلدان مجلس التعاون الخليجي

تربط بلدان مجلس التعاون الخليجي (البحرين والكويت وعمان وقطر و السعودية والإمارات) علاقات سياسية وثيقة ببريطانيا. ففي دول الخليج ما يقارب 50 مليون مستهلك (2013 http://gccstat.org) - الرياض الإقتصادي 2013) ويبلغ الناتج المحلي الإجمالي المشترك لكافة دول مجلس التعاون ما يقارب 1.6 تريليون د.أ.(http://gccstat.org /) وهذا يتخطّى قيمة الناتج المحلي الإجمالي في كوريا الجنوبية أوأستراليا. وبالرغم من إنخفاض معدّلات النمو في بلدان مجلس التعاون الخليجي الناجم عن تراجع أسعار النفط في العامين الماضيين، ما زالت بريطانيا مهتمّة ببلدان مجلس التعاون الخليجي، وإهتمام بلدان المجلس ممكن أيضاً رغم التوزع الإقتصادي لإهتماماتهم وعلاقاتهم على مستوى العالم منذ سنوات.

ويشهد مجلس التعاون الخليجي حاليا تحولاً هامًاً على الصعيدين السياسي والإقتصادي. وقد دعا صانعو السياسات في المنطقة إلى التنويع الإقتصادي بعدما دام إنخفاض أسعار النفط لفترة زمنية طويلة وتم وضع خطط إستراتيجية لتنفيذ الإصلاحات الإقتصادية الطويلة الأمد بشكل تدريجيّ. غير أنّ بريطانيا ليست مستورداً رئيسياً للنفط والمنتجات النفطية من بلدان مجلس التعاون الخليجي ، إذ لا يتعدّى إجمالي وارداتها النفطية من هذه الدول نسبة 7.73٪ (Gulf business.com/economic impact-Brexit-GCC)، وبالتالي فإن التأثير المباشر من واردات بريطانيا من النفط على بلدان مجلس التعاون الخليجي سيكون طفيفاً. ولكن ستتأثر بلدان مجلس التعاون الخليجي بإنخفاض أسعار النفط، من جرّاء التباطؤ العالمي الذي سيؤدّي إلى قلّة الطلب على النفط، مما سيضطرها إلى زيادة تنويع إقتصاداتها.

يعتمد اقتصاد المملكة العربية السعودية مثلاً بصفة رئيسية على النفط، ويمثل قطاع النفط نسبة 90% من إجمالي عوائد الصادرات، ونسبة 80% من الإيرادات الحكومية وما نسبته 45% من الناتج المحلي الإجمالي(GulfBase.com - 2017) وقد وضعت السعودية مؤخراً خطة إستراتيجية وطنية تهدف إلى تنويع إقتصادها بسبب الإعتماد المفرط على موارد النفط الذي يشهد حالياً إنخفاضاً في اسعاره. وترتبط العملات في بلدان مجلس التعاون الخليجي بالدولار الأمريكي، مما سيؤثّر على التجارة والسياحة والإستثمار. وسيكون التأثير الأكبرعلى السياحة في الإمارات وتحديدا دبي، إذ بلغ عدد السياح البريطانيين القادمين إلى دبي 1.2 مليون شخص (*aawsat.com* 2015). وبالتالي سيتضرّر قطاع السياحة بسبب تراجع قيمة

الباوند واليورو، مما يؤدي إلى تراجع عدد السيّاح القادمين إلى المنطقة من بريطانيا ودول الاتحاد الأوروبي الأخرى.

وسيكون التأثير سلبياً من جانب البريطانيين وإيجابياً من جانب الخليجيين على شركات الطيران الكبرى في بلدان مجلس التعاون الخليجي (مثل شركات الإمارات والاتحاد للطيران والخطوط الجوية القطرية). لأنّ انخفاض قيمة الباوند سيقلل من سفر البريطانيين إلى خارج بريطانيا، في حين ستبقى بريطانيا وجهة جذابة للسياح العرب، لأن تكاليف الفنادق في بريطانيا ستتدنّى بسبب تراجع قيمة عملتها وسوف تستفيد شركات الطيران الخليجية من هذه الفرصة.

كذلك، سيؤدّي تراجع قيمة الباوند إلى تدنّي أسعارالسلع المصدرة من بريطانيا (الآلات والمعدات ومعدات الإتصالات والمركبات والأدوية والمستحضرات الصيدلانية) إلى بلدان مجلس التعاون الخليجي.

اما بالنسبة للتعليم فإن متابعة الدراسة في المدارس والجامعات البريطانية ستصبح أقل تكلفة بالنسبة لطلّاب بلدان مجلس التعاون الخليجي وعائلاتهم، ممّا سيؤثّر بشكل او بآخر على قطاع التعليم في بلدان مجلس التعاون الخليجي.

كما سيؤثر إنخفاض قيمة الباوند على إستثمار المواطنين البريطانيين في دبي في القطاع العقاري لأنّ الاستثمار في بلدان مجلس التعاون الخليجي سيصبح غير جاذب للإستثمارات البريطانية . ومن المتوقع أيضاً أن تنخفض أسعارالعقارات في جميع أنحاء بريطانيا، إلى جانب إنخفاض الطلب على العقارات المخصصة للمكاتب والسكن بسبب إنتقال الشركات من بريطانيا إلى بلدان أخرى في الإتحاد الأوروبي، لذلك ستبقى بريطانيا الوجهة المفضلة للإستثمار في العقارات لمواطني بلدان مجلس التعاون الخليجي، ويمكن أن تستقطب عدداً أكبر بعد البريكست.

كانت اتفاقية التجارة الحرة بين بلدان مجلس التعاون الخليجي والاتحاد الأوروبي قيد التفاوض على مدى العقدين الماضيين. ولكنّ البريكست ستمنح بريطانيا فرصة مهمة وفعلية لإبرام اتفاقيات ثنائية للتجارة الحرة مع بلدان مجلس التعاون الخليجي.

12- بريكست والهند

يعتبر الإتحاد الأوروبي الشريك التجاري الأول للهند (http://ec.europa.eu/ trade)، حيث شكّلت التجارة مع الإتحاد الأوروبي نسبة 13.5٪ من إجمالي تجارة الهند مع دول العالم في العامين 2015 و 2016. إرتفعت قيمة صادرات الإتحاد الأوروبي إلى الهند من 24.2 مليار يورو في عام 2005 إلى 37.8 مليار يورو في عام (http://ec.europa.eu/ trade- 2016)، وتعتبر الهند من أسرع الاقتصادات نمواً في العالم، وتربطها مع بريطانيا علاقات إقتصادية وسياسية قديمة ،إضافة إلى أنّ بريطانيا هي ثالث أكبر مستثمر في الهند. بلغت قيمة صادرات بريطانيا الى الهند حوالي 10.66 مليار دولار، أي ما يعادل 8.6 مليار باوند (UK. Gov-Export to India) . اما صادرات الهند الى بريطانيا فقد بلغت قيمة 11.78 مليار دولار (9.5 مليار باوند -.ONS) وتضمنت السلع الهندسية والأحجار الكريمة والمجوهرات و غيرها من السلع والمواد الكيميائية المصنعة .

قد ينجم عن البريكسِت آثار إيجابية أو سلبية على إقتصاد الهند:

- **في التجارة:** تعتبر بريطانيا بمثابة الباب الذي تعبرمن خلاله الهند إلى دول الإتحاد الأوروبي حيث قامت عدة شركات هندية بفتح مكاتب لها في بريطانيا لتسهّيل وصولها إلى الأسواق الأوروبية بأكملها. بعد البريكسِت، قد تتمكن الشركات الهندية من نقل أعمالها إلى أماكن أخرى في أوروبا. من ناحية أخرى، ممكن أن تتيح البريكست فرصة تجارية أفضل لبريطانيا من خلال إبرام اتفاقية تجارية حرة مع الهند بمنأى عن ضغوط الاتحاد الأوروبي وقواعده الصارمة.

- **في الصناعة:** يعتبر قطاع تكنولوجيا المعلومات في الهند مثلاً من اهم القطاعات التي توظف ما يقارب 230000 شخص. وسينعكس تأثير البريكست سلباً في المدى القصير على هذا القطاع الذي تبلغ نسبته 38% من مجموع صادرات الهند من الخدمات الى العالم (*Industr ، https://www.ibef.org*) ، في حين ستضطر شركات تكنولوجيا المعلومات الهندية إلى إعادة التفاوض على جميع المشاريع الجارية حالياً في بريطانيا بسبب إنخفاض قيمة الباوند. أما في المدى البعيد، سيتم تعزيز قطاع تكنولوجيا المعلومات بسبب تأثير إتفاقية التجارة الحرة بين الهند والمملكة المتحدة في حال تم عقدها.

بالنسبة لمجالات الصناعة الأخرى، الفرصة كبيرة لتطوير الشراكة فيها إنتاجاً وتبادلاً نتيجة إتفاقية مفيدة للطرفين.

- **في التعليم**: بريطانيا من أكثر البلدان التي يقصدها الهنود طلباً للعلم والدراسة حيث كانت الجامعات البريطانية مُجبرة على تقديم منح دراسية ودعم مالي لمواطني بريطانيا والإتحاد الأوروبي، اما بعد البريكسِت فإن بريطانيا سترتاح من هذا العبء وبالتالي سيستفيد طلاب آخرون من هذه الأموال فتزداد فرص الطلاب الهنود في الحصول على المنح الدراسية. إضافةً إلى ذلك، سيخفّف تراجع قيمة الباوند من تكاليف السفر إلى بريطانيا، و بالتالي تصبح سياحة الهنود إلى بريطانيا أقل كلفة.

- في **الإستثمارات:** تركّيز الهند على الإبتكار وروح المبادرة يجعلها وجهة جذابة للإستعانة بمواردها والاستثمارفيها. وفي المدى القصير، سيضطر كثير من المستثمرين الهنود في بريطانيا أن يبيعوا أصولهم الخطرة وأن يبحثوا عن ملاذات آمنة لإستثماراتهم (مثل الذهب). ولكن في المدى الطويل، وفي حال إبرام اتفاقية التجارة الحرة بين الهند والمملكة المتحدة، عندها قد يحظى المستثمرون الهنود بمزيد من الفرص في الاقتصاد البريطاني والعكس صحيح.

13- بريكست والصين

بعد خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي، ستتمتع بريطانيا بمزيد من الحرية لإبرام اتفاقية تجارية حرة مع الصين بعيداً عن القيود التي كان يفرضها الاتحاد الأوروبي. هناك مصالح مشتركة بين بريطانيا والصين، حيث تعتبر الأخيرة ثاني أكبر إقتصاد في العالم. وكانت صادرات بريطانيا إلى الصين قد شهدت نموّاً سريعاً، فيما كانت نسبة إستثمارات الصين في بريطانيا تتخطى نسبة إستثماراتها في البلدان الأوروبيّة الأخرى مع التركيز الشديد على الإستثمار في البنية التحتية والتجارة والخدمات المالية. وبلغت صادرات بريطانيا إلى الصين ما يقارب 23 مليار دولار أي ما يعادل 18.7 مليار باوند (بحسب موقع الحكومة البريطانيّة UK Gov web2014)، في حين بلغت واردات بريطانيا من الصين ما يقارب47.5 أي ما يعادل 38.3 مليار باوند (بحسب موقع الحكومة البريطانيّة UK Gov web 2014).

كانت بريطانيا تجذب الشركات الصينية إلى إستثمارات كبيرة في البنى التحتية التي تحقق عائدات مستقرة على المدى الطويل. وقد بلغت النسبة الإجماليّة للإستثمار الأجنبي المباشر من الصين في الاتحاد الأوروبي مايقارب قيمة 23 مليار د.أ. في عام 2015 (Oxford University policy Web). وهناك إتجاه متزايد الى قطاع التكنولوجيا الذي يسعى إلى إستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر من خلال عمليات الدمج والشراء والتعاون المشترك بين الشركات الأوروبية وشركائها الصينيين. وكانت بريطانيا الوجهة

المفضلة لدى الشركات الصينية، لأنها تعتبرها قاعدة للإنطلاق نحو سوق الإتحاد الأوروبي الموحد الذي يضمّ ما يزيد عن 500 مليون مستهلك (بحسب المفوضية الأوروبية).

السؤال هل ستعرقل العلاقة العضوية بين بريطانيا والولايات المتحدة أي إمكانية لزيادة التبادل التجاري والإستثماري بين بريطانيا والصين ام ان البريكست سيشكل فرصة جيدة لتوثيق العلاقات الإقتصادية بينهما؟ الجواب يحتاج لفترة زمنية غير قصيرة لمعرفة التوجهات الجديدة.

14- بريكست وأستراليا

عدد من المغتربين البريطانيين في أستراليا، يفوق عددهم في أي بلد أجنبي آخر، فهناك 1,2 مليون من البريطانيين مقيمين بصفة دائمة في أستراليا، بالإضافة إلى ما يزيد عن 600,000 زائر سنوي (gov.UK) وحوالي 1500 شركة بريطانيّة تقوم بأعمال تجارية في أستراليا كل يوم. حيث بلغ إجمالي صادرات بريطانيا إلى أستراليا قيمة 10.66مليار دولار أي ما يعادل 8.6 مليار باوند في عام 2015 (بحسب مكتب الإحصاءات الوطنيّة ONS). وبلغت قيمة واردات بريطانيا من أستراليا ما يعادل 8.8 مليار دولارعام 2015. وتعتبر بريطانيا ثاني أكبر مستثمر في أستراليا وقد بلغت إستثماراتها أكثر من 300 مليار باوند(gov.UK).

واليوم، تعتبر أستراليا ثامن أكبر مستثمر في الإقتصاد البريطاني. أمّا صادرات بريطانيا إلى أستراليا فتتألف من السيارات (770 مليون باوند)، فضلاً عن الأدوية والمستحضرات الصيدلانية (400 مليون باوند)، والسفر والسياحة (1.3 مليار باوند) كذلك تحصد الخدمات التجارية والمهنية عائدات كبيرة في مجال الخدمات. وتتالف صادرات استراليا من المعادن الثمينة، والرصاص، والنبيذ، والمشروبات، والمنتجات الطبية، والمعدات التقنية، واللحوم. وقد تبنّت كل من بريطانيا وأستراليا استراتيجيات اقتصادية إقليمية مختلفة في الماضي، حيث إندمج إقتصاد بريطانيا في الإتحاد الأوروبي وإقتصاد استراليا إندمج مع إقتصادات جيرانها في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. وفي عام 2015، كانت بريطانيا تعتبر ثاني أكبر مستثمر أجنبي في أستراليا وكانت تحتفظ بثاني أكبر حجم من الإستثمارات الأسترالية في الخارج. وتستخدم الشركات الأسترالية بريطانيا كنقطة إنطلاق نحو الإتحاد الأوروبي، لأنّ بريطانيا تتلقى معظم صادرات استراليا. وقد أدى خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي إلى زيادة توقعات تقلّب سعر صرف الباوند مقابل الدولار الأمريكي. ويتوقع صانعو السياسة الأستراليون انه في حال خرجت بريطانيا من الإتحاد الأوروبي، فإن سعرصرف الدولار

الأسترالي سينخفض مقابل الدولار الأمريكي، وهذا سيجعل الصادرات الأسترالية أرخص. ومن ثم ستضطر بريطانيا الى تخفيف قواعد الهجرة للأستراليين إذا ما ارادت أن تضمن اتفاقية للتجارة الحرة مع دولة الكومنولث . وأمّا الأستراليون فإنهم يريدون إبرام إتفاقية تجارية مع بريطانيا ليتمكّن العمال الاستراليّون من دخول سوق العمل فى بريطانيا. ومن المرجح أن تكون الآثار المباشرة للبريكسِت على الاقتصاد الأسترالي ضئيلة، مما قد يؤدي إلى عقد اتفاق تجاري بين بريطانيا وأستراليا لزيادة التبادل التجاري.

15- البريكست وتداعياته على لبنان

من المرجح أن تحمل البريكست أثاراً إيجابية على الإقتصاد اللبناني في المدى القصير، في حين أنه لن يتأثّر بالتداعيات السلبية إلا اللبنانيون المستثمرون في العقارات وأسواق البورصة المقيمين في بريطانيا. ومن الواضح أن البريكست ستؤدي الى تراجع سعر صرف اليورو، وبما أن عملتنا المحلية ترتبط بالدولار الأميركي، فإن ذلك من شأنه ان يخفّض قيمة واردات لبنان من الإتحاد الأوروبّي. إن حوالي 44% من واردات لبنان بقيمة 8,3 مليار دولار تأتي من الإتحاد الأوروبي (وفقاً للجمارك اللبنانية-2014)، وبطبيعة الحال، فإن قيمة واردات لبنان ستنحفض نتيجة لإنخفاض سعر صرف اليورو.علماً أن لبنان يصدّرما يقارب 12٪ من إجمالي صادراته إلى دول الإتحاد الأوروبي (وفقاً للجمارك اللبنانية-2014). والعلاقات التجارية بين لبنان وبريطانيا لا تزال محدودة حتى الآن . أما واردات لبنان من بريطانيا فتبلغ 441 مليون دولار سنوياً (وفقاً للجمارك اللبنانية 2016)، في حين تبلغ قيمة الصادرات من لبنان إلى بريطانيا ما يقارب 38 مليون دولار (وفقاً للجمارك اللبنانية 2016).

السنة	الواردات	الصادرات
2012	518	44
2013	632	38
2014	537	38
2015	516	45
2016	441	38

(التجارة بين لبنان و بريطانيا بملايين الدولارات-الجمارك اللبنانيّة)

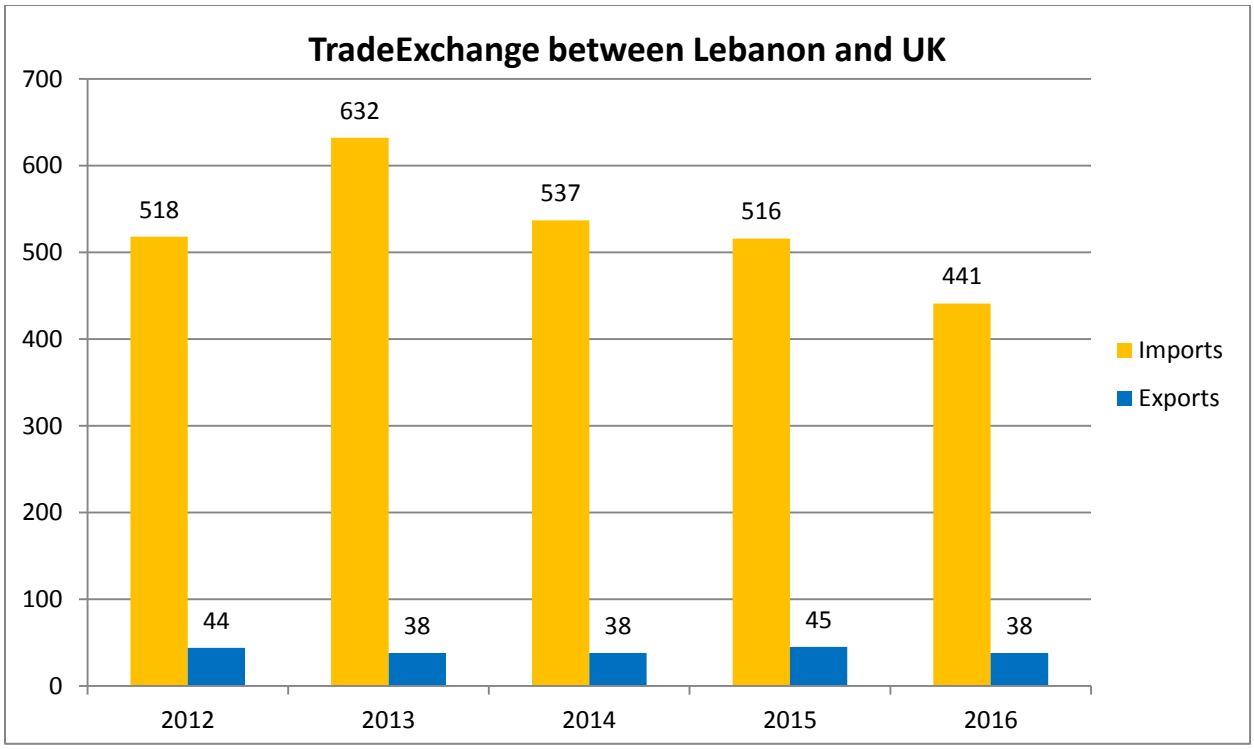

(التبادل التجاري بين لبنان و بريطانيا بملايين الدولارات-الجمارك اللبنانيّة)

	الوصف	الواردات	النسبة المئوية	الصادرات	النسبة المئوية
1	حيوانات حية والمنتجات الحيوانية	24,306	6%	11	0%
2	المنتجات النباتية	1,618	0%	2,125	6%
3	شحوم وزيوت حيوانية أو نباتية	83	0%	350	1%
4	منتجات صناعة الأغذية و المشروبات و التبغ	55,529	13%	11,300	30%
5	منتجات معدنية	2,099	0%	63	0%
6	منتجات الصناعات الكيماوية أو الصناعات المرتبطة به	82,224	19%	4,431	12%
7	لدائن ومصنوعاتها؛ مطاط	6,860	2%	2,720	7%
8	جلود خام وجلود مدبوغة، جلود بفراء	75	0%	170	0%
9	الخشب و مصنوعاته، فحم خشبي، فلين	158	0%	53	0%
10	عجائن من خشب، ورق و كرتون	8,269	2%	948	3%
11	مواد نسجية ومصنوعاتها	2,963	1%	2,787	7%
12	أحذية، مظلّات و أزهار اصطناعية	312	0%	9	0%
13	مصنوعات من الحجر أو الجصّ أو الإسمنت أو الزجاج	1,266	0%	306	1%
14	لؤلؤ، أحجار كريمة و معادن	3,913	1%	5,619	15%
15	معادن عادية و مصنوعاتها	4,530	1%	1,887	5%
16	آلات وأجهزة ومعدات كهربائية	106,344	24%	2,300	6%
17	معدّات النقل، الطائرات، السفن ومعدات النقل	128,882	29%	469	1%
18	أدوات للبصريات أو للتصوير الفوتوغرافي و أدوات طبية و موموسيقية	7,519	2%	228	1%
19	أسلحة وذخائر، أجزاؤها ولوازمها	44	0%	0	0%
20	سلع ومنتجات مختلفة	3,730	1%	1,406	4%
21	تحف فنية، قطع للمجموعات وقطع أثرية	692	0%	285	1%
	المجموع	441,418	100%	37,468	100%

(التبادل التجاري بين لبنان و بريطانيا بملايين الدولارات-الجمارك اللبنانيّة 2016)

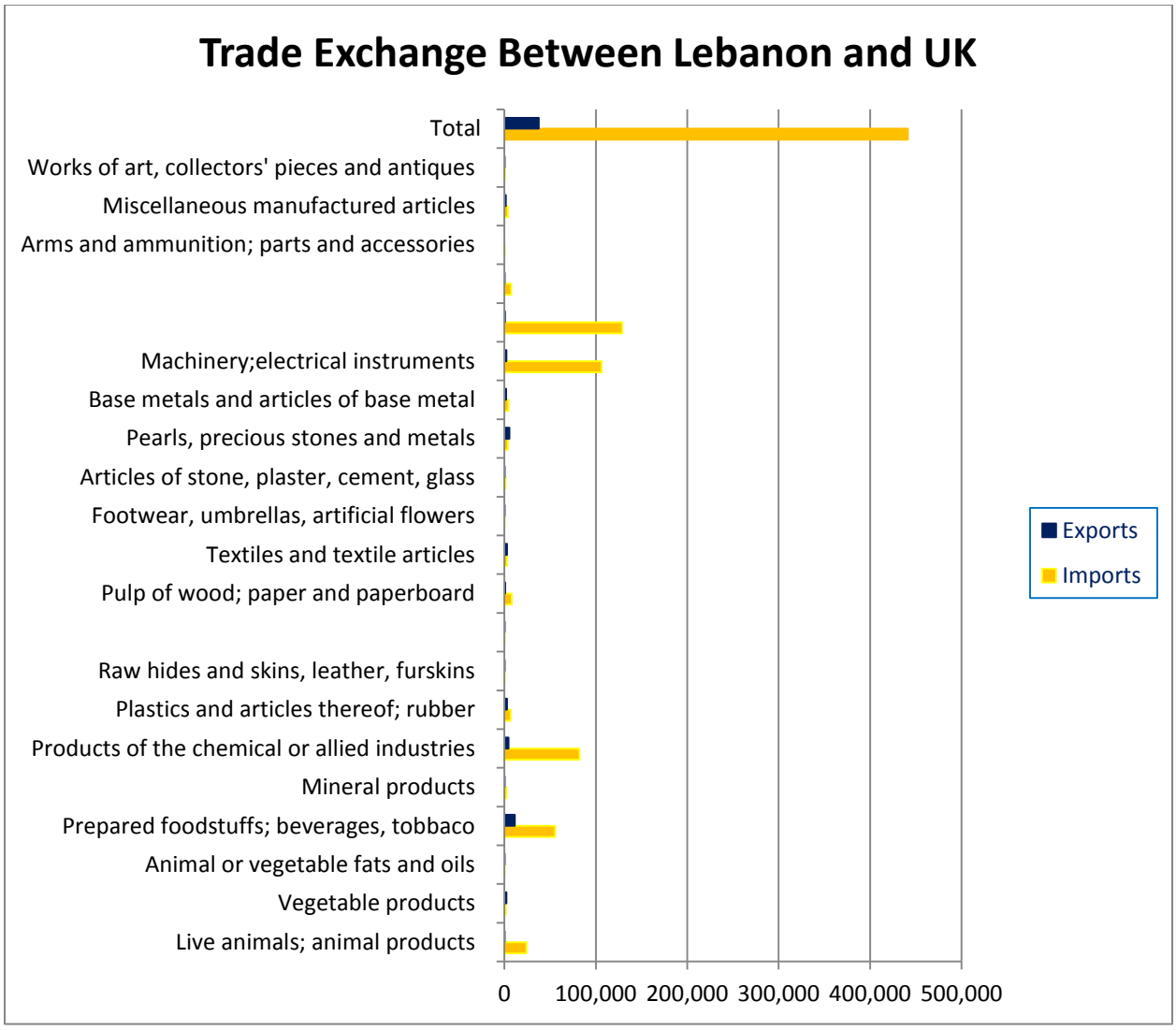

(التجاري بين لبنان و بريطانيا بملايين الدولارات-الجمارك اللبنانيّة)

بالتأكيد، إن قيمة الواردات من بريطانيا سوف تنخفض ولكن التبادل التجاري مع بريطانيا لايزال محدوداً جداً، وبالتالي فإن إنخفاض قيمة الباوند لن تحدث فرقاً كبيراً. ونتيجةً للبريكست، فإن إنخفاض سعر صرف الباوند مقابل الدولار الأمريكي بنسبة 10٪ سيمكّن لبنان من توفير مايقارب 30 مليون دولار أمريكي أو ما يعادل 6٪ من قيمة وارداته من بريطانيا. واما أسعار الذهب سترتفع وسيكون لذلك تأثيراً إيجابيّاً على لبنان، لأن مصرف لبنان المركزي يملك ثاني أكبر احتياطيات من الذهب في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا . حيث ان البنك المركزي يمتلك حوالي 9 مليون أونصة من احتياطي الذهب والتي بلغت قيمتها السوقية نحو 12 مليار دولار (وفقاً لمصرف لبنان، 2016) .

وبما أن النفط والوقود يشكلان النسبة الأكبر من قيمة واردات لبنان، فمن الممكن أن يستفيد لبنان من إنخفاض أسعار النفط وذلك من خلال تخفيض قيمة العجزفي الميزان التجاري وزيادة ميزان المدفوعات.

وقد يكون للبريكست أيضاً إنعكاسات سلبية على المستثمرين اللبنانيين في أسواق البورصة والبيوت في بريطانيا؛ إذ انه من المتوقع أن تنخفض قيمة إستثماراتهم بعد خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي.

و في حال قرّر مجلس الإحتياط الفدرالي الأميركي زيادة معدلات الفائدة بنسبة 0,25٪ للوصول إلى الرقم الذي يتراوح بين 0,75٪ و 1٪، فإن ذلك لن يؤثر على معدّلات أسعار الفائدة في لبنان في المدى القريب. أمّا في المدى البعيد، فإن هذا الإجراء الذي سيتخذه المجلس الاحتياطي الفيدرالي الأميركي، سوف يمكّن المصارف اللبنانية من زيادة معدّلات الفائدة لتحسين الربحية، ويمكن الحكومة اللبنانية من الإستفادة من زيادة معدلات الفائدة مع الحد من ربحية البنوك. إن الزيادة المتوقعة في معدّلات الفائدة اللبنانية مرتبطة أكثر بمعدّلات الفائدة العالمية والتي تؤدي الى جذب الإستثمارات الأجنبيّة المباشرة إلى لبنان. ولكن في المدى البعيد، فإن ذلك سيؤدّي الى زيادة كلفة مدفوعات ديون لبنان السنوية . وقد أظهرت الأرقام أنّ لبنان يندرج بين البلدان التي تترتّب عليها أعلى مدفوعات ديون في عام 2016.

ويبلغ عدد المغتربين اللبنانيين في بريطانيا حوالي 18000 شخص (وفقاً للمنظمة الدولية للهجرة) و هم يرسلون تحويلات إلى لبنان بقيمة 156 مليون دولار سنويا (البنك الدولي، 2015) أي حوالي 2,14٪ (army,gov.lb) من إجمالي تحويلات مجموع المغتربين اللبنايين (7.3مليار د.أ.، البنك الدولي-2015). ومن المرجّح أن تنخفض هذه التحويلات بنسبة 10٪ (15,3 مليون دولار أمريكي) نتيجة إنخفاض سعر صرف الباوند والتضخم، اللذان سيؤديان بدورهما إلى زيادة نسبة البطالة في بريطانيا، مما سيخوّل الحكومة البريطانية من ممارسة المزيد من الضغوط على العمال الأجانب وتسريح عشرات الموظفين اللبنانيين.

وقد تتأثر المؤسسات المالية والمصارف اللبنانية التي لديها أصول بالباوند والعملات الأخرى بالبريكست وقد تتكبّد خسائر كبيرة نتيجة إنخفاض قيمة الباوند.

15.1 الفرص والتوقعات المستقبلية للبنان

بناء على التحليل الاقتصادي أعلاه، سيكون تخفيض العجز في الميزان التجاري الذي وصل الى حوالي 15,729 مليار دولار (الجمارك اللبنانية 2016) مهماً جداً للبنان من خلال العمل على:

-ضرورة الإستفادة من تداعيات البريكست وبدء العمل على تعزيز قيمة صادرات لبنان الى بريطانيا على المستويين السياسي والاقتصادي.

- إمكانية الإستفادة من ظروف المنافسة الناشئة عن العلاقات التجارية المستقبلية بين بريطانيا والإتحاد الأوروبي، من خلال إستفادته من الوضع المستجد والسعي لتفعيل العلاقات مع المسؤولين البريطانيين على مختلف الصعد (التربوية والإجتماعية والسياسية، الخ) .

- العمل على إبرام إتفاقية تجارية مناسبة مع بريطانيا، ذلك أن بريطانيا بعد البركسيت ستكون أكثر مرونة وخالية من ضغوطات الإتحاد الأوروبي وسيطرته.

- محاولة الإستفادة من علاقة بريطانيا مع دول الكومنولث والولايات المتحدة الأمريكية من أجل إبرام اتفاقيات تجارية ثنائية مع كل منها. وخاصة أن الولايات المتحدة الأمريكية وبلدان الكومنولث لديها أسواق تجارية ضخمة جداً، وهذا ما قد يساعد لبنان على زيادة صادراته، وخفض العجزفي ميزانه التجاري وزيادة النمو الإقتصادي.

- إنخفاض سعر صرف الباوند بنسبة 10٪ عن قيمته الأصلية بعد صدور نتائج الإستفتاء، ليصل في الوقت الحاضر إلى 1,244 د.أ.، إضافة إلى إنخفاض سعر صرف اليورو مقابل الدولار، فإن ذلك من شأنه ان يمكّن لبنان من تخفيض قيمة وارداته من الإتحاد الأوروبي وخاصة المواد والمعدات الأولية المستوردة من بريطانيا لإستخدامها في قطاع الصناعات التحويلية اللبنانية (المحركات والآلات والمعدات الصناعيّة). وسوف يؤدي ذلك إلى خفض تكلفة إنتاج المنتجات الصناعية.

- إتاحة الفرصة أمام لبنان لزيادة قيمة صادراته إلى بريطانيا من 38 مليون د.أ. إلى ما يقارب 200 مليون د.أ. في الحد الأدنى بعد عقد إتفاقية التجارة الثنائية مع بريطانيا من خلال العمل على تسهيل الصادرات:

- المنتجات الحيوانية (منتجات الألبان والأجبان) إلى بريطانيا، وزيادة الصادرات من هذه المنتجات من 0٪ حالياً من إجمالي صادرات لبنان إلى 12٪.
- الأدوية من 1٪ إلى 10٪.

- المواد الغذائية والمشروبات من 30٪ إلى 45٪
- المنتجات النباتية من 6٪ إلى 10٪.
- المنتجات الكيميائية من 12٪ إلى 18٪.
- المنتجات البلاستيكية من 7٪ إلى 12٪.
- المجوهرات من 15٪ إلى 25٪.
- الزيوت (زيت الزيتون) من 1٪ إلى 5٪
- الآلات والأدوات الكهربائية من 6٪ إلى 15٪.

لطالما كانت بريطانيا من البلدان التي يقصدها اللبنانيون طلباً للعلم والدراسة. قبل البريكسِت، كانت الجامعات البريطانية مُجبرة على تقديم منح دراسية ودعم مالي لمواطني بريطانيا والإتحاد الأوروبي وبفضل البريكسِت، ستُعفى بريطانيا من هذا العبء وبالتالي سيستفيد طلاب آخرون من هذه الأموال وتزداد فرص الطلاب اللّبنانيين في الحصول على المنح الدراسية البريطانية.

بعد عقد إتفاقية تجارية بين لبنان وبريطانيا، سيتشجّع البريطانيون (أصحاب الأعمال والطلاب والسيّاح ...) لزيارة لبنان بأعداد كبيرة تفوق الأعداد الحالية. ومن ناحية أخرى، سيتسبّب إنخفاض قيمة الباوند في خفض تكلفة سفر اللبنانيين إلى بريطانيا بهدف السياحة أوالدراسة اوالإستثمار.

15.2 الفرص المستقبلية لبريطانيا

لطالما اعتبر لبنان صلة الوصل بين دول الغرب الصناعي ودول الشرق حيث تتمركز الموارد الطبيعية (النفط والغاز ..). لذلك فإن توقيع إتفاقية تجارية بين لبنان وبريطانيا سيكون له آثاراً إيجابية على بريطانيا عبر:

- تمكين المنتجات البريطانية من الوصول الى الأسواق اللبنانية والعربية لا سيما سوريا والعراق .

- الإستثمار في لبنان في القطاعات الإقتصادية الواعدة (الصناعية والنفطية ....)

- تأسيس منصّة تجارية في لبنان للإنتقال عبرها الى الإستثمار في الأسواق العربية (سوريا - العراق- دول الخليج ...) المجاورة وهذا بدوره سيؤدي الى زيادة صادرات بريطانيا الى لبنان والمنطقة.

- زيادة عدد المسافرين اللبنانيين والعرب من رجال أعمال وطلاّب وسيّاح الى بريطانيا.

- إستفادة بريطانيا من خلال توثيق العلاقات الإقتصادية والإستثمارية مع لبنان وعبره مع اللبنانيين حيثما وجدوا في العالم، خاصة ان المهاجرين اللبنانيون كبير وفاعل وقادر في العديد من بلدان العالم لا سيما في أفريقيا وأميركا اللاتينية ودول الخليج.

16- خلاصة

بعد مراجعة عشرات التقارير والمقالات الإقتصادية وتحليلها، يبدو واضحاً أن خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي سيحمل معه فرصاً إقتصادية وسياسية جمّة، لكنّه قد يحدّ من مكانة بريطانيا في العالم وقدرتها على التأثير في الأحداث الدولية. ولكن في الوقت نفسه، يمكن أن تتيح البريكست فرصةً حقيقيةً لبريطانيا من أجل تعزيز إقتصادها ومجتمعها ودورها السياسي في جميع أنحاء العالم.

لهذه الأسباب، نخلص إلى القول أن خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي بموجب الاستفتاء الذي جرى هو خطوة تاريخية، وسيترك أثراً دائماً على مستقبل بريطانيا والعالم لسنوات عديدة.

إن التصويت لخروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي سيكون له إنعكاسات دولية على المدى البعيد، وقد يؤدي الى تحسين الظروف الإقتصادية في بريطانيا. كل ذلك يعتمدعلى ما إذا كانت بريطانيا ستتوصل إلى عقد إتفاقية تجارية مع الاتحاد الأوروبي عبرإعتماد الخروج اليسير، وذلك على خطى النرويج. وهذه الإتفاقية ستمكّن بريطانيا من تصدير منتجاتها إلى بلدان الإتحاد الأوروبي، وتمكّن العمّال البريطانيّون من العمل والعيش في بلدان الإتحاد الاوروبي والعكس بالعكس. ومن أولويات بريطانيا الحفاظ على علاقات تجارية وثيقة مع الاتحاد الأوروبي، حتى لو اختارت الإنسحاب سياسيّاً.

يمكن لبريطانيا أن تبرم إتفاقاً مع الإتحاد الأوروبي على غرار الإتحاد الجمركي (كنموذج تركيا). وفي هذه الحالة، لن تكون ملزمة بالمساهمة في ميزانية الإتحاد الأوروبي أو قبول الهجرة من الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي.

من جهة أخرى، إذا اعتمدت بريطانيا مبدأ الخروج العسير. فإن ذلك من شأنه أن يزيد من إنخفاض قيمة الباوند في المدى القريب، الذي بدوره سيرفع نسبة التضخم في بريطانيا إلى أعلى مستوياتها. وقد يزداد معدّل البطالة في بريطانيا، حين يخسر رعاياها الذين يعيشون ويعملون في جميع أنحاء الاتحاد الأوروبي وظائفهم، فيضطرّون عندها العودة إلى ديارهم للتنافس مع مواطنين بريطانيين آخرين لإيجاد فرص عمل. أما

بالنسبة لحركة التبادل التجاري، فستواجه صادرات بريطانيا تحديات جديدة وسيتعين على التجّار البريطانيين البحث عن أسواق جديدة خارج نطاق دول الاتحاد الأوروبي لبيع منتجاتهم.

وفي كلتي الحالتين، ستتاح لبريطانيا فرصة لإجراء إتفاقيات تجارية ثنائية مع دول أخرى (كالولايات المتحدة والصين والهند وأستراليا والكومنولث وبلدان مجلس التعاون الخليجي ولبنان ...) من أجل الوصول إلى أسواق جديدة، وسد الفجوة الناتجة عن مغادرة الاتحاد الأوروبي ، وزيادة النمو الاقتصادي في بريطانيا.

أما بالنسبة للبنان، فقد تترك البريكست أثراً إيجابيّاً على تخفيض قيمة الواردات اللبنانية من الإتحاد الأوروبي بسبب إنخفاض قيمة اليورو وتخفيض قيمة الواردات من بريطانيا نتيجة لإنخفاض قيمة الباوند.

من ناحية أخرى، قد يواجه بعض المغتربين اللبنانيين الذين يعيشون في بريطانيا عدداً من المشاكل المالية (البطالة، وخسائرفي الإستثمارات في المنازل والأسهم)، وقد تنخفض قيمة التحويلات من بريطانيا إلى لبنان.

يحتاج لبنان أيضا إلى تفعيل التعاون مع بريطانيا للإستفادة من علاقتها مع دول الكمنولث والولايات المتحدة الأمريكية للدخول في إتفاقيات تجارية ثنائية مع كل منها .بالمقابل تستفيد بريطانيا من إمكانيات التعاون مع لبنان واللبنانيين في مجالات واسعة وواعدة.

أخيراً ً، فإن جميع أرقام التبادل التجاري بين لبنان والدول الأخرى (العجز التجاري الكبير البالغ 15.7 مليار د.أ. وفق الجمارك اللبنانية 2016) تدعو إلى وضع خطة طوارئ إقتصادية في لبنان ترتكز على مراجعة جميع الإتفاقيات التجارية التي أبرمها لبنان مع البلدان الأخرى. وفي الآونة الأخيرة، أخذت وزارة الصناعة اللبنانية المبادرة وبدأت بتقييم إتفاقية الشراكة بين لبنان والاتحاد الأوروبي، بهدف تيسير وصول المنتجات اللبنانية إلى أسواق الاتحاد الأوروبي وتصحيح ميزان التبادل قدر المستطاع.

ربما تكون البريكست فرصة يجب أن يغتنمها لبنان كما بريطانيا، وأن لا نوفر جهداً في جعل هذه الفرصة مفيدة ومثمرة، وعليه فإن الحكومة اللبنانية مدعوّة لإتخاذ إجراءات ومبادرات سريعة مدروسة وهادفة من اجل تحقيق المصالح المتبادلة مع بريطانيا.

17-المراجع

-https://www.gov.uk/government/publications/exporting-to-australia

-UK Economy, Office of the national statistics (ONS), www.ons.gov.uk

-Lebanon UK, Lebanese customs, www. *www.customs.gov.lb*

-European commission, *http://ec.europa.eu/trade*

-Organization for Economic Co-operation and Development (OECD), http://www.oecd.org/

-Cover Photo, Brexit: UK Leaves the UE | IESE Blog Network

*-**IESE Blog Network - IESE Business School355 × 711- Brexit: reasons, consequences, lessons to learn***